



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان  
Maat For Peace, Development, and Human Rights

## تقرير مؤسسة ماعت بخصوص خضوع سلطنة عمان لعملية الاستعراض الدوري الشامل

**مقدم إلى:** المفوضية السامية لمجلس حقوق الإنسان لاستكمال متطلبات التقرير المقدم من سلطنة عمان

**مقدم من:** مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (حاصلة على المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).

### تمهيد

تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان هذا التقرير لإيضاح وتتبع أوضاع حقوق الإنسان في سلطنة عمان، ورصد أهم التغيرات المتعلقة بها. حيث شهدت عمان العديد من التغيرات سواء فيما يتعلق بتغيير القيادة السياسية مع بداية هذا العام، عندما رحل السلطان قابوس الذي حكم السلطنة منذ عام 1970، حتى توفي في يناير 2020، وخلفه في الحكم ابن عمه هيثم بن طارق. او فيما يتعلق بموقفها من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حيث لم تصادق السلطنة حتى الآن إلا على أربعة من الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، كما إنها ليست طرفاً في أي من الاتفاقيات التي تحمي الحقوق الأساسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وفي هذا التقرير سيتم تسليط الضوء على الاحداث والمستجدات التي طرأت على أوضاع حقوق الإنسان في عمان، بعد تقديم تقريرها الثاني امام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في إطار ما يعرف بآلية الاستعراض الدوري الشامل المعتمدة من قبل الأمم المتحدة. حيث قامت مؤسسة ماعت بتحليل وناق و نتائج خضوع عمان للاستعراض الدوري الشامل في دورتها الثانية في نوفمبر 2015، كما قامت بتجميع وتصنيف المعلومات المتاحة عن الوضع الحقوقي فيها، والخطوات التي اتخذتها بشأن تنفيذ التوصيات، حيث قدمت لعمان 237 توصية وافقت على 144 توصية ورفضت 93 توصية.

### موقف عمان من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

منذ خضوع عمان لعملية الاستعراض الدوري الشامل في دورته الثانية في نوفمبر 2015، لم تتخذ السلطات أي خطوة بشأن الانضمام الي باقي المعاهدات الدولية التي لم تنضم لها، حيث لازالت مستمرة في رفض الانضمام الي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الثاني الخاص به والهادف إلى الغاء عقوبة الإعدام، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري الخاص بالاتفاقية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

المنظمة حاصلة على المركز الاستشاري الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 2016

Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016

Address: 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4<sup>th</sup> Floor, No 41 , Cairo, Egypt

148 طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة - ح المعادي - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة | ص.ب : 490 المعادي

Website: www.maatpeace.org | E-mail : maat@maatpeace.org

Tel. 00(20) (2) 25344706 | Telefax. 00 (20) (2) 25344707 | Mob. +201226521170





الاحتجاجات والاعتراضات الشعبية في سلطنة عمان، 2018، ص 12.

الاحتجاجات والاعتراضات الشعبية في سلطنة عمان، 2018، ص 12. <sup>12</sup>الاحتجاجات والاعتراضات الشعبية في سلطنة عمان، 2018، ص 12. <sup>13</sup>الاحتجاجات والاعتراضات الشعبية في سلطنة عمان، 2018، ص 12. <sup>14</sup>الاحتجاجات والاعتراضات الشعبية في سلطنة عمان، 2018، ص 12. <sup>15</sup>الاحتجاجات والاعتراضات الشعبية في سلطنة عمان، 2018، ص 12.

تقوم الحكومة العمانية بين الحين والآخر بمجموعة من الحملات لاستهداف نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين الذين ينتقدون سياسات الحكومة وغالباً ما يتم هذه الاستهداف على مواقع التواصل الاجتماعي في ظل وجود بيئة تسمح بممارسة هذا القمع لتركيز معظم صلاحيات الدولة في يد السلطان، وفي الآونة الأخيرة قامت الحكومة العمانية بحملات لترهيب عائلات عدد من المعارضين والناشطين المقيمين في الخارج حتى لا يقوم هؤلاء بالاعتراض على عملية انتقال السلطة إلي السلطان الجديد، كما تم استدعاء عدد من النساء التي يقوموا بإدارة حسابات على موقع تويتر لتحرير انتهاكات حقوق النساء وأجبرهن على وقف نشاط هذه الحسابات بالإضافة إلي استدعاء عدد من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي واحتجازهم بسبب تغريدات أو منشورات طالبوا بالإصلاح السياسي.

ففي فبراير 2019 قام جهاز الأمن الداخلي بالقبض على الناشط مصعب الذهلي واحتجزه بسبب انتقاداته لمسؤولين في الحكومة والعلاقات الإسرائيلية العمانية وتم الإفراج عنه لاحقاً في نفس الشهر، كما تم القبض على الكاتب مسلم مسعود المعشني في 14 نوفمبر 2019 لأسباب متعلقة بكتابه الجديد المتعلق باجتماع قبائل الحكلي وتم الإفراج عنه في 25 نوفمبر 2019، وفي 3 يونيو 2020 تم استدعاء المواطن ومعتقل الرأي السابق عوض الصوافي للتحقيق معه بسبب تغريدات له على حساب تويتر الخاص به تتناول انتقادات لسياسات الحكومة العمانية وتم الإفراج عنه فيما بعد<sup>17</sup>.

### حقوق المرأة والطفل

تنص المادة 17 من الدستور العماني على أن "المرأة والطفل يتمتعان بحقوقاً متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات".<sup>18</sup>

<sup>12</sup> المرسوم السلطاني رقم 14/2000، بإصدار قانون الجمعيات الأهلية، لإطلاع على كافة المواد المتعلقة بالقانون، الرابط. <https://cutt.us/8Pfq4>

<sup>13</sup> Ohchr, HRI, OMAN, 2019. <https://cutt.us/2zf71>

<sup>14</sup> مرسوم سلطاني رقم 7/2018، بإصدار قانون الجزاء، وإطلاع على كافة نصوصه، الرابط. <https://cutt.us/sVwu8>

<sup>15</sup> HRW, Oman 2018. <https://cutt.us/t0ifb>

<sup>16</sup> أبناء عن اعتقال مسلم المعشني وذلك تزامناً مع احتفالات السلطنة بذكرى يوم ميلاد السلطان قابوس، الجمعية العمانية لحقوق الإنسان ، نوفمبر 2019 ، <https://bit.ly/38aslqD>

<sup>17</sup> المستندات الحقوقية في عمان، المركز العماني لحقوق الإنسان ، يونيو <https://bit.ly/2Bfijcl> ، 2020

<sup>18</sup> الدستور العماني، لإطلاع على كافة نصوص الدستور، الرابط. <https://cutt.us/Y27MP>

المركز العماني لحقوق الإنسان، إنصاف المرأة وإنفاذ اتفاقية سيداو، نوفمبر 2017. <https://cutt.us/0bK8a>

الوطن، (التنمية الاجتماعية) تصدر اللائحة التنفيذية لقانون الطفل، 19 أغسطس 2019. <https://cutt.us/TsaZU>

<sup>21</sup> التقرير السنوي للحالة الحقوقية في عمان 2019 (ملخص)، مرجع سابق ذكره

المركز العماني لحقوق الإنسان، إنصاف المرأة وإنفاذ اتفاقية سيداو، نوفمبر 2017. <https://cutt.us/0bK8a>

الوطن، (التنمية الاجتماعية) تصدر اللائحة التنفيذية لقانون الطفل، 19 أغسطس 2019. <https://cutt.us/TsaZU>

<sup>21</sup> التقرير السنوي للحالة الحقوقية في عمان 2019 (ملخص)، مرجع سابق ذكره

## حقوق العمال المهاجرين

تشعر  
من الانتهاكات وطلبت بضرورة العودة إلى مسقط رأسها<sup>21</sup>.

1  
2018  
2020

## التوصيات

توصي

- 
- 

<sup>19</sup> المركز العماني لحقوق الإنسان، إنصاف المرأة وإنفاذ اتفاقية سيداو، نوفمبر 2017. <https://cutt.us/0bK8a>

<sup>20</sup> الوطن، (التنمية الاجتماعية) تصدر اللائحة التنفيذية لقانون الطفل، 19 أغسطس 2019. <https://cutt.us/TsaZU>

<sup>21</sup> التقرير السنوي للحالة الحقوقية في عمان 2019 (ملخص)، مرجع سابق ذكره

<sup>2</sup> Al, Oman 2019. <https://cutt.us/qCnGw>

